

طنا يشيد بقرار وزير الداخلية للتحقيق في سرقة أسلحة من القوات الخاصة



محمد طنا

فور الانتهاء منه... وأبدي طنا أسفه لأن هذه السرقة التي حدثت في مقر دار وزارة الداخلية لا تعد الأولى من نوعها، متمنيا أن تكون من ضمن مهام اللجنة المشكلة وضع ضوابط تضمن عدم تكرار مثل هذه السرقات التي تحدث بين الحين والآخر ومستقبلا. وطلب طنا بتطبيق القانون بمسطرة واحدة على كل من تسبب في حدوث هذه السرقة مهما كان مركزه، مؤكدا أنه لن يتوانى في القيام بدوره في متابعة هذا الملف حتى يتم كشف الجناة ومحاسبتهم.

أشاد النائب محمد طنا بقرار نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بفتح تحقيق فوري لتحديد المتسبب وكشف هوية سارق الأسلحة من معسكر قوات الأمن الخاصة، معتبرا إياها خطوة في الاتجاه الصحيح. وقال طنا في تصريح له: «إن اللجنة التي شكلها وزير الداخلية مطالبة بالإسراع في الانتهاء من تحقيقها وتحديد هوية من جرؤ على سرقة الأسلحة، وكذلك من تساهل معه، وأن تجري تحقيقها بكل شفافية وأن تعلن عن نتائجها»

العمر: «المال العام» في المراحل النهائية لإعداد مذكرة حول صفقة «الداو»

(أمس) تقرير اللجنة الوزارية في شأن التحقيق بصفقة الداو، مبينا أنه طلب من مستشاري اللجنة مراجعة التقرير الوزاري وإعداد تقرير في شأنه.

إليه في اللجنة البرلمانية. ورأى أن الإحالة إلى النيابة العامة من دون استكمال الأدلة والمستندات قد يضر القضية، ولذلك نسعى لاستكمال المعلومات قبل اتخاذ أي إجراء من قبل مجلس الأمة.

أكد رئيس لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية النائب جمال العمر أن اللجنة في المراحل النهائية لإعداد مذكرة متكاملة حول تقرير ديوان المحاسبة المتعلق بصفقة الداو، وذلك بناء على تكليف سابق من مجلس الأمة.



جمال العمر

وأشار إلى أن اللجنة وجهت أسئلة إلى وزارتي العدل والمالية في شأن التحقيق بصفقة الديزل، مبينا أن الإجابات لم تصل حتى الآن، وفي حال وصولها ستم مناقشتها قبل استكمال التحقيق وإعداد التقرير. وأضاف أن اللجنة تواصل اجتماعاتها وتحقيقها في صفقة شل وجسر جابر، ونأمل في الوصول إلى الحقيقة الكاملة لعرضها أمام مجلس الأمة. وأعلن العمر عن تسلم لجنة حماية الأموال العامة اليوم

وأضاف العمر في تصريح إلى الصحفيين أن اللجنة ماضية في إجراءاتها الرامية إلى استكمال التحقيق في القضايا المكلفة بها من قبل مجلس الأمة ومنها جسر جابر والديزل وشل وغيرها.

الشايح: اللجنة انتهت من مواد القانون وعددها 48 مادة «المالية» تصوت على الـ B.O.T اليوم



فيصل الكندري وفيصل الشايح ومحمد الجبري وصفاء الهاشم أثناء الاجتماع

القانون وكان هذا الإطار العام لمناقشتنا، متابعا: حرصنا على خلو القانون من الثغرات التي تؤدي لتفتيح فلان على فلان وسرنا على هذه الأسس. وأشار الشايح إلى أن القانون يتيح للمستثمرين من القطاع الخاص التقدم بمبادرات سواء كانوا أفرادا أو شركات، كما يتيح للدولة أن تطرح ما لديها من مشروعات تنموية تود أن تكون بالمشاركة مع القطاع الخاص، وأن ما تزيد تكلفته على 60 مليون دينار يجب أن يكون لصالح شركات المساهمة العامة، وأن تكون 50٪ من الإسهام مخصصة للمواطنين عبر اكتتاب عام. وأوضح بقوله أن: مدة الانتفاع للمشروعات أصبحت بحد أقصى 50 عاما حسب الجدوى الاقتصادية للمشروعات وتكلفتها وذلك كعامل جذب، أي أن مدة الانتفاع من 10 إلى 50 عاما بحسب الجدوى الاقتصادية لكل مشروع على حدة.

أعلن رئيس اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايح أن لجنته ستصوت اليوم على قانون الـ B.O.T. وأملاك الدولة بصفة عامة ومادة مادة، مبينا أن مشروع القانون يتكون من 48 مادة وتقريبا انتهينا من الصياغة النهائية للمواد سعيا للتوافق بين الأطراف، مشيرا إلى أن الحكومة آتت بتعديلات مؤخرا لحوالي خمس مواد وهي طفيفة وأخذنا ببعضها، والأخرى توافقنا على صيغة بديلة لها. وفي رده على سؤال صحفي، أكد الشايح أنه غير صحيح ما يقال من أن القانون الجديد التي لتكريس الاستحواذ على أملاك الدولة، مضيفا أن الحديث عن الممرات في البلد وتخويف الناس بهذا الشكل وتقديم كل ذلك سيؤدي لعدم تقدم عجلة التنمية في البلد، قائلا: وهذه القوانين موجودة في كل دول العالم، ونحن أكدنا على الشفافية والعلنية والجاذبية للمستثمر في

إدارة اللجنة الحق في طرح ممارسة التأمين للاعبين وللشركات الأقل تكلفة وأفضل خدمات وتحت إشرافها ورقابتها، ويصدر قبل الممارسة بأسبوعين إعلان في الجريدة الرسمية.

تحصل عليها العاملة في القطاع الخاص عاشور والصالح: تمنح المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي علاوة الأَوْلاد الممنوحة للموظف الكويتي



خليل الصالح



صالح عاشور

المتزوجة من غير كويتي والمرأة العاملة بالقطاع الخاص بما يلي: اسند الدستور الكويتي إلى الدولة دعم الأسرة وتقوية أواصرها وحمايتها من الضياع ومن هذا المنهج يتبين حرص الدستور على توفير الحقوق للمواطنين ودعم سبل العيش الكريم لهم في إطار من الرعاية الاجتماعية وتقدير الظروف الخاصة لأبنائه من المواطنين والذين يندرج فيهم المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ولها منه أولاد وأيضا وجوب مراعاة المرأة التي تعمل بالقطاع الخاص ولا تتمتع بسدات الحقوق التي تكفل لقريناتها العاملات بالقطاع الحكومي. ولذلك وارتكازا إلى أن

ولا تشكل تهديدا على الأمن العام ومدى رمايتها قصير، بمعنى أنها لا تشكل تهديدا للسرقة القوات الخاصة وعلى رأسهم العميد علي ماضي عسلاو تمثيلية وادعوا أن هذه الأسلحة فقدت أثناء تدريبات داخل البحر... وتابع الطريجي أنه عندما استفسر عن أسباب عدم تسجيل بلاغ رسمي حول هذه الأسلحة كانت إجابته بأن القضية لم تسجل لأن البحث عنها استمر لأيام طويلة في البحر، مشيرا إلى أنه عندما أطلع على التقرير الخاص بالتحقيق بالقوات الخاصة اتضح التمثيلية التي قام بها العميد علي ماضي إذ قدم بلاغا بعد 4 أشهر من تاريخ السرقة أي بعد الضيعة، وذكر أن الرشايات كانت معلقة برقبته أحد غاصفة القوات الخاصة أثناء التدريب بالبحر وقد اصطم رأسه بقنفذ بحري فالقى بالأسلحة في الماء ليتمكن من الخروج من الماء. وأشار الطريجي إلى أنه عندما وجد تحقيا بوزارة الداخلية يخالف ردود الوزير فإن ذلك يعني طامة كبرى، لافتا إلى أن الرشايات سرقت من إدارة الوحدات الخاصة والأز قبل يومين سرق من نفس الوحدة أسلحة أخرى وبنفس الأسلوب وتم نفس الوحدة وتمت على الموضوع، وصرحت يوم أمس عن الموضوع وطلبت ببيان رسمي والوزير تجاوب كالعادة مساء يوم أمس وطلب تشكيل لجنة تحقيق وكلف وكيل الوزارة.

أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون منح علاوة الأَوْلاد للمرأة الكويتية

قدم النائبان صالح عاشور و خليل الصالح اقتراحا بقانون بشأن منح علاوة الأَوْلاد للمرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي والمرأة العاملة بالقطاع الخاص.

مادة أولى

تمنح المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي والمرأة الكويتية العاملة في القطاع الخاص علاوة الأَوْلاد الممنوحة للموظف الكويتي في الحالتين المشار إليهما بشرط أن تكون إقامة الأبناء بالكويت، مع عدم صرف أي فروق عن الفترة السابقة على العمل بهذا القانون.

مادة ثانية

يلغى كل حكم يخالف

ردوده على الأسئلة تؤكد أنه يريد المواجهة

الطريجي: ننتظر إجراءات وزير الداخلية حول سرقة أسلحة القوات الخاصة والفيصل بيننا الدستور واللائحة



د.عبدالله الطريجي

وكشف الطريجي أنه عندما أبلغ العميد علي ماضي من إدارته بهذه السرقة الجديدة رفض رفع تقرير وهدد من برفعه، وقد وصلت المعلومة لوكيل الوزارة الأخ سليمان الفهد الذي اتصل مشكورا بالقوات الخاصة يستفسر عن هذه السرقة وقد أبغوه بالحادث وأن العميد علي ماضي رفض الإبلاغ عن الواقعة وهو الآن بالملكة العربية السعودية بمهمة يمثل الكويت.

وأضاف الطريجي أن أجوبة وزير الداخلية حول هذه القضية غير مقنعة وكذلك في قضية الموظفين الإيرانيين بالداخلية، وكذلك إجابته عن قضية هروب المجرم ياسر الحبيب كانت تثير الشك والريبة، وهذه مسجلة يا وزير الداخلية «ولن أطوفها في الماء» ووجه الطريجي تساؤلات لوزير الداخلية قائلا: «ما أخبار سرقة الخمر من مخازن الوزارة خاصة أنك ذكرت أنك ستعلن عنها؟ وكذلك ما أخبار قضية القيس المزورة المسؤول عنها أحد ضباط وزارة الداخلية وأحد أفراد الأسرة الحاكمة واستقدم 12 ألف فيزا والمفترض إيقافه عن العمل واستكمال التحقيق لكنك كافات وأجلسسته بالبيت وعملت على إبعاد الواقدين حتى تنتهي هذه الجريمة؟

وأكد رئيس لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية النائب جمال العمر أن اللجنة في المراحل النهائية لإعداد مذكرة متكاملة حول تقرير ديوان المحاسبة المتعلق بصفقة الداو، وذلك بناء على تكليف سابق من مجلس الأمة.

وتابع الطريجي أنه عندما استفسر عن أسباب عدم تسجيل بلاغ رسمي حول هذه الأسلحة كانت إجابته بأن القضية لم تسجل لأن البحث عنها استمر لأيام طويلة في البحر، مشيرا إلى أنه عندما أطلع على التقرير الخاص بالتحقيق بالقوات الخاصة اتضح التمثيلية التي قام بها العميد علي ماضي إذ قدم بلاغا بعد 4 أشهر من تاريخ السرقة أي بعد الضيعة، وذكر أن الرشايات كانت معلقة برقبته أحد غاصفة القوات الخاصة أثناء التدريب بالبحر وقد اصطم رأسه بقنفذ بحري فالقى بالأسلحة في الماء ليتمكن من الخروج من الماء.

أكد النائب د.عبدالله الطريجي أنه ينتظر إجراءات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد حول قضية سرقة الأسلحة للمرة الثانية على التوالي من إدارة الخدمات الخاصة بالقوات الخاصة وغيرها من القضايا التي أثارها منذ بداية المجلس الحالي وإلا فسيفك الفصيل فيما بينه وبين الخالد هو الدستور واللائحة، مؤكدا أن ردوده على استفساراته تؤكد أنه يريد المواجهة وهو على أتم استعداد لها.

وقال الطريجي في مؤتمر صحفي يوم أمس: «تقدمت بعدد من الأسئلة إلى الأخ وزير الداخلية عن سرقة عدد 3 رشاشات من معسكر القوات الخاصة»، مشيرا إلى أنه ومن مطلق التعاون مع الإخوة الوزراء التقى بوزير الداخلية وزوده ببعض المعلومات لعله يستفيد من المعلومات. وأوضح الطريجي أنه بالرغم من هذه الخطوة إلا أنه اكتشف من خلال ردود الوزير على أسئلته بأنه اختار طريق المواجهة، «وأنا أقول له أهلا وسهلا يا وزير الداخلية بهذه المواجهة وأنا على استعداد لمواجهة من خلال ما أمكنه من معلومات».

وتابع الطريجي أنه عندما استفسر عن أسباب عدم تسجيل بلاغ رسمي حول هذه الأسلحة كانت إجابته بأن القضية لم تسجل لأن البحث عنها استمر لأيام طويلة في البحر، مشيرا إلى أنه عندما أطلع على التقرير الخاص بالتحقيق بالقوات الخاصة اتضح التمثيلية التي قام بها العميد علي ماضي إذ قدم بلاغا بعد 4 أشهر من تاريخ السرقة أي بعد الضيعة، وذكر أن الرشايات كانت معلقة برقبته أحد غاصفة القوات الخاصة أثناء التدريب بالبحر وقد اصطم رأسه بقنفذ بحري فالقى بالأسلحة في الماء ليتمكن من الخروج من الماء. وأشار الطريجي إلى أنه عندما وجد تحقيا بوزارة الداخلية يخالف ردود الوزير فإن ذلك يعني طامة كبرى، لافتا إلى أن الرشايات سرقت من إدارة الوحدات الخاصة والأز قبل يومين سرق من نفس الوحدة أسلحة أخرى وبنفس الأسلوب وتم نفس الوحدة وتمت على الموضوع، وصرحت يوم أمس عن الموضوع وطلبت ببيان رسمي والوزير تجاوب كالعادة مساء يوم أمس وطلب تشكيل لجنة تحقيق وكلف وكيل الوزارة.

وقال الطريجي في مؤتمر صحفي يوم أمس: «تقدمت بعدد من الأسئلة إلى الأخ وزير الداخلية عن سرقة عدد 3 رشاشات من معسكر القوات الخاصة»، مشيرا إلى أنه ومن مطلق التعاون مع الإخوة الوزراء التقى بوزير الداخلية وزوده ببعض المعلومات لعله يستفيد من المعلومات. وأوضح الطريجي أنه بالرغم من هذه الخطوة إلا أنه اكتشف من خلال ردود الوزير على أسئلته بأنه اختار طريق المواجهة، «وأنا أقول له أهلا وسهلا يا وزير الداخلية بهذه المواجهة وأنا على استعداد لمواجهة من خلال ما أمكنه من معلومات».

وقال الطريجي في مؤتمر صحفي يوم أمس: «تقدمت بعدد من الأسئلة إلى الأخ وزير الداخلية عن سرقة عدد 3 رشاشات من معسكر القوات الخاصة»، مشيرا إلى أنه ومن مطلق التعاون مع الإخوة الوزراء التقى بوزير الداخلية وزوده ببعض المعلومات لعله يستفيد من المعلومات. وأوضح الطريجي أنه بالرغم من هذه الخطوة إلا أنه اكتشف من خلال ردود الوزير على أسئلته بأنه اختار طريق المواجهة، «وأنا أقول له أهلا وسهلا يا وزير الداخلية بهذه المواجهة وأنا على استعداد لمواجهة من خلال ما أمكنه من معلومات».

وقال الطريجي في مؤتمر صحفي يوم أمس: «تقدمت بعدد من الأسئلة إلى الأخ وزير الداخلية عن سرقة عدد 3 رشاشات من معسكر القوات الخاصة»، مشيرا إلى أنه ومن مطلق التعاون مع الإخوة الوزراء التقى بوزير الداخلية وزوده ببعض المعلومات لعله يستفيد من المعلومات. وأوضح الطريجي أنه بالرغم من هذه الخطوة إلا أنه اكتشف من خلال ردود الوزير على أسئلته بأنه اختار طريق المواجهة، «وأنا أقول له أهلا وسهلا يا وزير الداخلية بهذه المواجهة وأنا على استعداد لمواجهة من خلال ما أمكنه من معلومات».

«الموارد البشرية» تنتظر البديل الإستراتيجي للنظر في اقتراحات الرواتب ونهاية الخدمة



راكان النصف ود. عبدالحميد دشني ود. يوسف الزلزلة ونذيل الفضل خلال الاجتماع

الاستراتيجي مع اقتراح نهاية الخدمة، فإن كان متوافقين فسنصوت على نهاية الخدمة، وإن تعارضا فسنفرض الاقتراح. وذكر أن البديل الاستراتيجي يشمل جميع قطاعات الدولة والقطاعات النفطية باستثناء العسكريين الذين سيتم دعوتهم للنظر في آلية مرتباتهم ومكافأة نهاية الخدمة الخاصة بهم.

وأوضح د.دشني أن ديوان الخدمة تأخر كثيرا بشأن تزييدنا بأسماء جميع شغلي المناصب القيادية في قطاعات الدولة وتاريخ تسلمهم مناصبهم والتوصيف الوظيفي لهم.

أعلن مدير لجنة تنمية الموارد البشرية البرلمانية النائب د.عبدالحميد دشني أن اللجنة تتخبط تقديم البديل الاستراتيجي الشامل من قبل الخدمة المدنية ليتسنى لها النظر في الاقتراحات المتعلقة بالرواتب ومكافأة نهاية الخدمة. وقال د.دشني في تصريح للصحافيين: إن اللجنة كلفت باعداد تقرير حول نهاية الخدمة وامهلت شهريا، الأمر الذي دعانا إلى استعجال هذا البديل الاستراتيجي وموافقاته به حتى يتسنى لنا البت في نهاية الخدمة في اجتماع الاثنين المقبل، لافتا إلى ضرورة مقارنة البديل

أنشطة محلية وبطولات ومسجل بالاتحادات الرياضية. أن يكون محافظا على التعاريف ولا تقل نسبة حضوره عن 80٪ في الأندية أو الاتحادات. التأمين يجب ان يغطي جميع الفحوصات اللازمة من تشخيص وأدوية وعمليات وتأهيل بعد العملية (جلسات علاج طبيعي).

إدارة التأمين الصحي إنشاء لجنة مستقلة بقرار من مجلس الوزراء ويترأسها دكتور متخصص بإصابة الملاعبة.

الصحية للاعب.

مادة 3

مصادر تمويل التأمين الصحي تخصيص الحكومة ميزانية سنوية وتمثل 50٪ من تكلفة لصندوق الرعاية الصحية. تخصص وزارة الإعلام يوميا فترة 10 دقائق لإعلانات في التلفزيون والإذاعات للشركات التي تود دعم صندوق اللاعبين ويستقطع المبلغ لصندوق التأمين.



فيصل الكندري

قدم النواب نذيل الفضل وصالح عاشور و خليل الصالح وفيصل الكندري وجمال العمر اقتراحا بقانون بشأن إنشاء صندوق تأمين رياضي للاعبين، وجاء في القانون ما يلي:

الباب الأول

تعريف وأحكام عامة

مادة 1

صندوق التأمين المقصود به هو تأمين صحي للاعبين ضد إصابة اللاعبين ويشمل تكاليف فحصه وتشخيصه وعلاجه وهو أحد الطرق لإبصال الرعاية الصحية للاعب.

مادة 2

أهداف التأمين الصحي توفير الرعاية الصحية لإصابة اللاعب. تأمين تكاليف الرعاية

إدارة التأمين الصحي تشرف على إدارة التأمين للرياضيين اللاعبين وتصرف ميزانيتها من قبل مجلس الوزراء.

إدارة التأمين الصحي تشرف على إدارة التأمين للرياضيين اللاعبين وتصرف ميزانيتها من قبل مجلس الوزراء.

مادة 4

شروط التأمين للاعب ألا يزيد عمر المؤمن عليه على 30 عاما. أن يكون مشاركا في

مادة 5

إدارة التأمين الصحي تشرف على إدارة التأمين للرياضيين اللاعبين وتصرف ميزانيتها من قبل مجلس الوزراء.

مادة 6

على السوراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويلغى ما يخالف ذلك من قوانين.